إقليم أولاد العم

| أحمد ضيف الله

أدى نيجرفان إدريس بارزاني اليمين الدستورية كرئيس لإقليم كردستان في الـ١٠ من حزيران الحالي في «قاعة سعد عبد الله» للاحتفالات بدلاً من مبنى برلمان الإقليم بسبب مشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية العراقية والبعثات الدبلوماسية بالمراسم الدستورية، كان بينها رئيس الجمهورية برهم صالح، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، إضافة إلى حضور خارجي تمثل بوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ووزير الخارجية السعودي لشؤون الخليج ثامر السبهان، وأقسم الرئيس الجديد على القرآن الكريم، بـ«صيانة الدستور ورعاية مصالح العراق، وحماية وحدته واستقلاله».

في اليوم التالي صوت برلمان الإقليم على تكليف ابن عمه مسرور مسعود بارزاني بتشكيل حكومة كردستان بأغلبية أصوات ٨٧ نائباً من أصل ٩٧ نائباً حضروا جلسة البرلمان المكون من ١١١ نائباً.

بعد أقل من ٢٤ ساعة أصدر رئيس الإقليم نيجرفان بارزاني مرسوماً رئاسياً يقضي بتكليف ابن عمه مسرور برئاسة وزراء حكومة الإقليم، ولم يقاطع جلسة القسم سوى «حراك الجيل الجديد» الكردية المعارضة برئاسة شاسوار عبد الواحد.

الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني، كان قد وقع مع الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير في الـ٥ من أيار الماضي في لقاءين منفصلين على مسوّدة اتفاق سياسي مشترك لإقرار قانون جديد لرئاسة الإقليم وصلاحيات رئيسه، وتوزيع الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة، ووفق ذلك نجح الحزب الديمقراطي الكردستاني في تمرير مشروع قانون إعادة تفعيل مؤسسة رئاسة إقليم كردستان وتعديل طريقة انتخاب رئيس الإقليم بأغلبية ٨٩ صوتاً، رغم معارضة نواب «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» وانسحاب نواب «حراك الجيل الجديد» من جلسة برلمان الإقليم في الـ٨ من أيار الفائت.

في الـ٢٨ من أيار أيضاً، وبشكل مفاجىء قاطع نواب «الاتحاد الوطني الكردستاني»، إضافة إلى نواب «حراك الجيل الجديد» و«الاتحاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» جلسة برلمان الإقليم للتصويت على مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني نيجرفان بارزاني لمنصب رئاسة الإقليم، الذي نجح في الحصول على ٦٨ صوتاً وذلك بفضل الأكثرية التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان (٤٥ نائباً). وقال المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني لطيف شيخ عمر في بيان له في الـ٢٩ من الشهر ذاته: «لم نر حتى الآن أية خطوة لتنفيذ الاتفاق من الحزب الديمقراطي، بل بالعكس في كل مرة يفتعل مشاكل بشأن ملف انتخاب محافظ كردي لكركوك من حصة الاتحاد الوطني»، مشيراً إلى أن «انتخاب رئيس الإقليم دون أصوات كتلة الاتحاد الوطني سيضع ملف القرار والشرعية في الإقليم أمام أوضاع جديدة، كما سيضع ملف تشكيل حكومة الإقليم أمام احتمالات مفتوحة». كذلك قال القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني كارون أنور في تصريح صحفي له في الـ٣١ من أيار الماضي: إن «الديمقراطي خالف القانون بانتخاب بارزاني، كما خالف الاتفاق الذي أبرمه معنا ولم يلتزم ببنوده»، مؤكداً أن «الديمقراطي أعاد الأوضاع والمشاكل السياسية في كردستان إلى المربع الأول، وفي حال لم يتراجع، فإن الموضوع قد يندفع باتجاه الحرب الأهلية».

إن منصب رئيس إقليم كردستان، كان المصدر الرئيس لأغلب المشكلات والخلافات التي واجهت العملية السياسية في الإقليم منذ عام ٢٠٠٥، نتيجة للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها شاغل هذا المنصب الذي لا يحق لأية جهة محاسبته أو الطعن بقراراته، وكانت قد أدت إعادة تمديد فترة ولاية رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني لدورة ثالثة عام ٢٠١٣ إلى معارضة واسعة من قبل القوى والأحزاب السياسية الكردية، التي كانت قد قدمت مشروعاً لتغيير نظام الحكم في الإقليم من رئاسي إلى برلماني انسجاماً مع الدستور والنظام السياسي في العراق، الذي رفضه مسعود طارداً رئيس برلمان كردستان يوسف محمد من منصبه، وهو من حركة التغيير في الـ١٢ من تشرين الأول ٢٠١٥ لرفضه سحب المشروع، ومنعه من دخول مدينة أربيل حيث مبنى برلمان الإقليم، إضافة إلى طرد أربعة وزراء ينتمون إلى حركة التغيير في حكومة نيجرفان حينها، معطلاً البرلمان لغاية ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٧، حيث اضطر مسعود إلى تقديم استقالته، وإلغاء العمل بمنصب رئيس الإقليم، وتوزيع صلاحياته على الحكومة والبرلمان، إثر تداعيات تنظيمه استفتاءً للانفصال عن العراق أدى إلى قيام بغداد بحملة عسكرية ضخمة استعادت على أثرها السيطرة على كركوك ومدن أخرى متنازع عليها مع أربيل، وإجبار مسعود على سحب نتائج الاستفتاء وإلغاء العمل به.

إقليم كردستان المكون من المحافظات العراقية الشمالية الأربع: إربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة، الذي يتمتع بحكم ذاتي شبه مستقل، كان قد أجرى انتخاباته البرلمانية في الـ٣٠ من أيلول ٢٠١٨، حيث فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ٤٥ مقعداً، والاتحاد الوطني الكردستاني بـ٢١ مقعداً، وحلت حركة التغيير ثالثاً بحصولها على ١٢ مقعداً، وحراك الجيل الجديد بـ٨ مقاعد، والجماعة الإسلامية بـ٧ مقاعد. وشهدت العملية السياسية التي أعقبت ذلك الكثير من الشد والجذب ومازالت مستمرة بين الحزبين الرئيسين الديمقراطي والوطني، فضلاً عن الأحزاب المعارضة الفائزة الأخرى التي بدت أكثر حضوراً في هذه الانتخابات عن سابقاتها، في ظل استمرار الخلافات مع الاتحاد الوطني الكردستاني على وجه الخصوص حول تقاسم المناصب العليا في الإقليم، ومطالبته بمنصبي محافظ كركوك ووزارة العدل في الحكومة الاتحادية، التي لم تحل على الرغم من قيامهما بعقد عدة لقاءات في أربيل والسليمانية، وتدخل وساطات دولية لحلحلة الخلاف، ما أخر تشكيل حكومة الإقليم حتى تاريخه، وهي تتجه نحو المزيد من التأزم والتعقيد، خاصة في أعقاب تداعيات تفرد الحزب الديمقراطي بفرض مرشحيه نيجرفان لرئاسة الإقليم وابن عمه مسرور لرئاسة حكومة الإقليم، وفي ذات الوقت ترفض باقي القوى من الأحزاب الكردية الأخرى، هيمنة الحزبين الرئيسين، الديمقراطي والوطني، على مقاليد السلطة، وبترسيخ حكم العائلتين، بارزاني وطالباني، في إقليم كردستان منذ عام ١٩٩١، مهمشين باقي القوى والأحزاب الكردية المطالبة بإجراء الإصلاحات، لتصاعد مظاهر الفساد ونهب ثروات الإقليم من قبل الحزبين الرئيسيين.

لا يوجد لحد الآن ما يدعو إلى التفاؤل بأن فترة حكم أولاد العم ستكون مختلفة عن حكم العم مسعود، لأنهم في المجمل يمثلون ذات التوجه والأفكار والرؤى السياسية تجاه معالجة قضايا الإقليم وأزماته السياسية والاقتصادية وآلية تناول المشكلات العالقة مع بغداد، بتبديد ثروات العراق النفطية، والفشل في تجربة بناء مؤسسات حقيقية تستند إلى سيادة القانون والعدالة والشفافية والمساواة.

إن حالة عدم الثقة وحِدة التوتر مازالتا تغلفان الحراك السياسي في الإقليم، ما سيؤثر على مجريات تشكيل الحكومة، وقد يتسبب بانقسام برلمان الإقليم إلى جبهتين، ما ينعكس على مستوى أداء المؤسسة التشريعية في الإقليم، وقد يدفع باتجاه العودة إلى نظام حكم الإدارتين المنفصلتين مجدداً، واحدة في أربيل بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وثانية في السليمانية بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، اللتان سبق أن نشأتا نتيجة القتال فيما بينهما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، واللتان جرى توحيدهما في الـ٢١ من كانون الثاني ٢٠٠٦.

في ظل الصراع الخفي والتنافس المعروف بين أولاد العم، والصلاحيات الواسعة الممنوحة لكل منهما، واختلاف أسلوب عملهما ما بين نيجيرفان الدبلوماسي، ومسرور العنيف القادم من رئاسة المنظومة الأمنية للإقليم، هل يستطيع العم مسعود ضبط إيقاع أولاد العم داخل الإقليم وخارجه؟

بعد تقارب «أنجب» الإرهاب الإخواني

الإعلام القطري يهاجم مرتزقة تركيا شمالي البلاد!

| وكالات

في مؤشر إلى انقلاب إمارة قطر على السلطنة العثمانية، بعد تقارب أنجب الإرهاب في سورية وخصوصا منه الإخواني، بدأ الإعلام القطري ببث تقارير ضد انتهاكات الاحتلال التركي ومرتزقته شمالي البلاد في تناغم جديد مع الموقف السعودي الإماراتي، الذي يكيل العداء لأنقرة.

وذكر موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للإرهابيين في تقرير له، أن «من يعش في منطقة عفرين في ريف حلب يعان في ظل الفلتان الأمني، واستمرار عمليات الخطف التي تنهك العائلات، الكثير من الخاطفين يطلبون فدية مالية في مقابل إطلاق سراح المخطوفين، ما يجعل الأهالي يعيشون قلقاً مستمراً».

وأضاف التقرير: «يعيش سكّان منطقة عفرين في ريف حلب، الخاضع لسيطرة فصائل غصن الزيتون المدعومة من تركيا، وسط فلتان أمني وجرائم خطف بهدف الحصول على فدية، إضافة إلى الكثير من الانتهاكات الأخرى، ولا يبدو أن هناك نهاية للبؤس والقلق في المدى القريب».

وقالت أم عمار الشامي المهجرة من ريف دمشق إلى ريف حلب، بحسب الموقع القطري: «استقررنا بداية في ريف إدلب، لكن قبل أشهر من معركة إدلب، قررنا الانتقال إلى عفرين ظناً منا أنها أكثر استقراراً، بعدما وصلنا، اكتشفنا أن الأمر معاكس، هناك مجموعات تحكم كل منطقة، بل كل شارع، على غرار دويلات مستقلة».

وأضافت: «عانينا كثيراً قبل أن نجد منزلاً، الفصيل المسيطر في المنطقة هو من يؤجّر المنازل، والمشكلة الكبرى هي الإحساس بعدم الأمان، في أي لحظة، يمكن أن يتعرض أحد أفراد الأسرة للخطف، وتصبح العائلة أمام خيارين: إما أن تخسر المخطوف ويقتل بدم بارد وإما تدفع فدية، وعادة ما يطلب الخاطفون عشرات آلاف الدولارات من دون مراعاة أن الناس في تلك المنطقة بالكاد يؤمّنون قوتهم اليومي سواء كانوا مهجرين أو من أهلها».

وتابعت: «كان الخيار الوحيد أمامنا أن يغادر زوجي إلى تركيا، وأعود مع أطفالي إلى إدلب لبعض الوقت قبل أن يتمكن من إخراجنا، وخصوصاً أن بعض المجموعات حاولت خطف زوجي ما يعني أننا جميعاً في خطر».

من جهته، قال أحد سكان عفرين الذي طلب عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، وفق الموقع القطري: «نعيش حالة فلتان أمني لا تطاق، إضافة إلى المزاجية في إدارة المناطق، نتحمل الكثير من الأعباء المالية بهدف تمويل الفصائل والمجالس المحلية، ونعيش في قلق دائم في ظل انعدام الأمان، في أي وقت، قد يخطف أي فرد منا ويصبح الخيار إما دفع الفدية وإما القتل».

ولفت إلى أن «الناس يحاولون التكتم على الأمر خوفاً على حياة المخطوف، وحتى لا يتحول إلى هدف لمجموعة أخرى في حال دفعت الفدية، كما أنهم يخشون انتقام تلك المجموعات، وخصوصاً أن معظمها مرتبط بشكل أو بآخر بالفصائل المسلحة المسيطرة على المنطقة».

بموازاة ذلك، كشفت صحيفة «أحوال» التركية، بحسب ما ذكر موقع «سكاي نيوز» الإلكتروني، عن انتهاكات جسيمة ترتكبها الميليشيات المسلحة شمالي البلاد.

وبحسب الصحيفة، تتركز هذه الانتهاكات في مدينة عفرين وريفها، وتطول تحديداً المواطنين الأكراد، وذلك تحت مرأى ومسمع قوات الاحتلال التركية التي تسيطر على المنطقة منذ آذار من العام الماضي.

وقالت الصحيفة: إن عمليات الاختطاف في عفرين أصبحت تجارة رائجة بهدف تحصيل الفديات، وتمارسها أغلبية الميليشيات في محاولة لتحصيل أكبر قدر من الأموال.

وتحتجز الميليشيات المسلحة التي دخلت مدينة عفرين تحت حماية قوات الاحتلال التركية، ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص من أهالي المدينة، على حين أفرجت عن ٨٠٠ شخص منذ احتلالها للمنطقة.

مسلحون موالون للاحتلال التركي في عفرين (أ ف ب – أرشيف)

المالديف تطلب مساعدة دولية لإعادة تأهيل مواطنيها الدواعش

| وكالات

طلبت المالديف مساعدة دولية لإعادة تأهيل ما يصل إلى ١٦٠ من مواطنيها المحتجزين في معسكرات اعتقال شمالي شرقي البلاد في مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

وقال رئيس البرلمان في المالديف محمد ناشد، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة: إنّ المالديف تتابع عن كثب مواطنيها المنضمين لمنظمات إسلامية متطرفة، لكنها غير مستعدة لاستردادهم من دون برنامج إعادة دمج بإشراف دولي.

وأوضح ناشد من سريلانكا أنّ مسألة المسلحين الأجانب في تنظيم داعش الإرهابي في سورية يجب أن تعامل كقضية دولية.

وبحسب المواقع، فإنه يعتقد أن ما يصل إلى ١٦٠ من مواطني المالديف محتجزون في معسكرات احتجاز في سورية منذ آذار الفائت.

وقال ناشد وهو رئيس سابق للجزيرة الواقعة في قلب المحيط الهندي: «لا نعرف الظروف التي مروا بها، وليس لدينا الإمكانيات لإعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص إلى الحد الذي لا يصبح لهم تأثير في المجتمع».

وتابع: «أعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يقرر معنا ما الذي يجب أن نفعله مع العائدين، نأمل أن يكون هناك ترتيب دولي حول مكان استقبالهم في البدء وليس بالضرورة في بلدانهم الأصلية أو التي يحملون جنسياتها».

وأفاد بأنّ سلطات بلاده تشعر بالقلق حيال ٣٠ إلى ٤٠ طفلاً قالوا إنهم من آباء من المالديف ومحتجزون حالياً في معسكرات في سورية، لكنّه شدد على ضرورة وجود تدخل دولي للتأكد من هوياتهم.

وأوضح قائلاً: «لا أعتقد أنه يجب أن نقول إنّ بوسعهم العودة في أول رحلة طيران».

وأوضح ناشد، أنّ بلاده التي تضم ٣٤٠ ألف مسلم تراقب عن كثب أي محاولة تسعى إلى نشر التشدد في صفوف مواطنيها المعروف عنهم ممارسة إسلام وسطي غير متشدد في بلد يعتمد في شكل أساسي على السياحة الفاخرة.

وناشد وأكثر من ثلثي أعضاء البرلمان في سريلانكا في عطلة مدتها ثلاثة أيام لإظهار أن الجزيرة الآسيوية آمنة للأجانب بعد الهجمات الدامية التي ضربتها في عيد الفصح الفائت.

وهم يقيمون في أحد الفنادق الفاخرة التي تم استهدافها في اعتداءات الفصح لإظهار أنّ سريلانكا لا تزال مقصداً سياحياً آمناً، على ما أفاد ناشد.

وأسفرت عدة اعتداءات متزامنة في ٢١ نيسان الفائت استهدفت فنادق فخمة وكنائس عن ٢٥٨ قتيلاً من بينهم نحو ٤٥ أجنبياً وحوالى ٥٠٠ جريح، تبناها تنظيم داعش، وأعلنت السلطات في سريلانكا أنها أوقفت كل المتورطين في اعتداءات الفصح الدامية وغير المسبوقة.

ابن سلمان يذعن لواشنطن ويعلن الاتفاق معها بمخططاتها العدوانية في سورية

| وكالات

في إذعان لسيده الأميركي أكد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أن بلاده تتفق مع الولايات المتحدة حيال أهدافها العدوانية في سورية، وذلك بعد يوم على تسلل وزير سعودي إلى مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وعرض دعم بلاده للميليشيات الانفصالية.

وفي إجابة عن سؤال عن التوافق مع واشنطن حيال الوضع في سورية، في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي، قال ابن سلمان: إن بلاده تتفق مع واشنطن، وأوضح أن الأهداف هي «هزيمة» تنظيم داعش الإرهابي ومنع عودة سيطرة التنظيمات الإرهابية والتعامل مع ما سماه «النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار في سورية»، وفي هذه الأخيرة يتقاطع ولي العهد السعودي مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

وتابع: «استخدام الوسائل المتاحة كافة لتحقيق الانتقال السياسي وفق القرار ٢٢٥٤، بما يحافظ على وحدة سورية»، مشيراً إلى أن بلاده تعمل مع الدول التي وصفها بـ«الصديقة» لتحقيق هذه الأهداف.

ويأتي تكرار ابن سلمان لكلام سيده الأميركي، بعد يوم على تسلل جديد لوزير الدولة السعودي ثامر السبهان إلى مناطق سيطرة ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في دير الزور، وعرض خدمات بلاده على المنطقة من إقامة مشروعات في مجال التعليم والصحة، وذلك في إطار مواصلة نظامه دعمه للميليشيات الانفصالية في سورية.

وظهر السبهان الخميس الماضي، في مناطق سيطرة «قسد» بشكل مفاجئ، وعقد لقاءات مهمة مع مسؤولين أميركيين وعدد من «شيوخ العشائر» (بعض الشيوخ الذين يتقاسمون المصالح المشتركة مع ميليشيا قسد) بحسب ما ذكرت قناة «العربية» المملوكة للنظام السعودي.

وذكرت القناة، أن حقل العمر النفطي في محافظة دير الزور استضاف اجتماعاً ضم كلاً من السبهان، ونائب وزير الخارجية الأميركي، جويل رايبون، والمستشار الرئيسي لقوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، ويليام روباك، وعدداً من شيوخ ووجهاء وإداريين من عشائر ومجالس المنطقة المختلقة من «قسد» و«التحالف».

وناقش الاجتماع، بحسب القناة آلية مكافحة تنظيم داعش الإرهابي وضمان عدم عودته، إضافة إلى دعم ما يسمى «المجلس المدني في المحافظة»، وتقديم الخدمات لمناطق شرق الفرات التي تسيطر عليها «قسد»، كما بحث دعم اقتصاد المنطقة عن طريق تأييد المشروعات في القطاعين الصحي والتعليمي، في مؤشر إلى تكريس النزعة الانفصالية لتلك الميليشيا.

وأشارت القناة نقلاً عن مصادر لم تسمها، إلى أن الاجتماع تطرق إلى التطورات التي تشهدها المنطقة، والحفاظ على أمنها واستقرارها، وآليات القضاء على خلايا داعش.

ويشار إلى أن تسلل السبهان إلى مناطق سيطرة «قسد» ليس الأول من نوعه، إذ سبق أن تسلل إليها في تشرين الأول من العام ٢٠١٧ مع قافلة أميركية لمناقشة إعادة إعمار مدينة الرقة عقب أيام على سيطرة «قسد» على المدينة بعد خروج تنظيم داعش منها باتفاق من دون قتال معها.

في غضون ذلك، اتهم رئيس الاستخبارات العامة السعودية الأسبق، تركي الفيصل، قطر بالتواصل مع تنظيم «القاعدة» منذ عام ١٩٩٥، ودعم «جبهة النصرة» في سورية، وفق «العربية».

ويأتي كلام الفيصل بعد أيام على قول رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم بأن أغلبية مسلحي تنظيم داعش هم من الجنسية السعودية.

باحث عراقي: رئيس الحكومة أخفق داخلياً وخارجياً وبقاؤه في منصبه مهدد

تحالف الصدر يُحرج عبد المهدي ويُلزمه بالحضور إلى البرلمان

دعت كتلة «سائرون» المدعومة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مساء السبت رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي إلى الحضور في البرلمان لتبيان مراحل الإنجاز في البرنامج الحكومي.

وقال رئيس تحالف سائرون حسن العاقولي في مؤتمر صحفي عقده في مدينة الحنانة بمحافظة النجف حيث مقر إقامة الصدر: «بعد المتابعة والمراقبة وعدم تغيير الكثير من الواقع الخدمي والأمني والاقتصادي، والفشل في خلق فرص عمل للقضاء على البطالة في البرنامج الذي تعهدت به الحكومة أمام الشعب العراقي، نجد من الضروري تقديم تقرير كامل عن نسب إنجاز البرنامج الحكومي».

وأضاف: «نجد لزاماً علينا دعوة رئيس مجلس الوزراء وكابينته الحكومية إلى الحضور في مجلس النواب من أجل تقديم تقرير مفصل وكامل عن نسب إنجاز البرنامج الحكومي وشرح ما هي المعوقات التي حالت دون تنفيذه»، مبيناً أن «أعضاء كتلة تحالف سائرون ماضون في تقديم طلب استضافة رئيس مجلس الوزراء والكابينة الحكومية للحضور إلى مجلس النواب لتقديم واقع تنفيذ البرنامج الحكومي وبشرح تفصيلي وواقعي مبني على الأرقام الدقيقة».

وأشار العاقولي إلى أن «الحكومة التزمت أمام مجلس النواب في الجلسة الأولى من الفصل التشريعي الثاني بتقديم ملفات الفساد التي تعهدت بها من خلال محاكمة كبار الفاسدين سراق المال العام، لذا فإننا نشير إلى ضرورة اطلاع الشعب العراقي على إجراءات مكافحة الفساد من الجهات الرئاسية وعلى رأسها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومجلس مكافحة الفساد».

وفي سياق متصل قال كبير باحثي مركز الدراسات الإقليمية في الجامعة الأميركية بالسليمانية، رحمن الجبوري أمس الأحد إن رئيس الحكومة العراقية أخفق داخلياً وخارجياً، مشيراً إلى أن بقاءه في منصبه مهدد.

وأوضح أن «مؤشرات إخفاق عبد المهدي الداخلية تتعلق بعدم قدرته على محاربة الرؤوس الكبيرة المتورطة بملفات الفساد، وبقاء وضع الخدمات السيئ على حاله، إضافة إلى عدم قدرته على إكمال كابينته الحكومية».

وأضاف «أما خارجياً، فسياسة العراق في حكومته غامضة وضبابية، ويبدو للعيان ارتباك وزرائه في اللقاءات الخارجية واضح وارتجالي وفئوي ومن دون سياسات إستراتيجية تمثل العراق كدولة ذات سيادة، ولم يتمكن من بناء علاقات بعيدة الأمد مع أميركا وإيران، بل على العكس من ذلك، أدخل العراق في مشكلة مع البلدين وفي آن واحد».

وأشار الجبوري إلى أن «عبد المهدي أصبح من دون غطاء تشريعي، وبقاؤه في منصبه أصبح مهدداً».

وفي سياق آخر ونقلت وكالة أنباء الإعلام العراقي «واع» عن مديرية الاستخبارات العسكرية قولها في بيان أمس إن مفارزها ألقت القبض على أحد إرهابيي تنظيم «داعش» في ديالى شمال شرق بغداد، لافتة إلى أن المعتقل من المطلوبين وشارك بعدة معارك ضد القوات الأمنية العراقية في المحافظة وخارجها قبل تحريرها من التنظيم الإرهابي نهاية عام ٢٠١٧.

روسيا اليوم - واع

رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي يعلن عن تشكيل حكومته (رويترز)

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠